المؤتمر العربي الخامس للمياه
22 - 23 نوفمبر 2023 | الرياض - المملكة العربية السعودية

الحماية القانونية للموارد المائية واستدامتها

دراسة مقارنة بين دول المغرب العربي

د شناقر هشام

المدرسة الوطنية العليا للغابات
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المقدمة

الأمن المائي

فالأمان النسبي الذي قد يبدو عليه الوضع الحالي بالمقارنة ببعض الدول العربية الاخرى قد يخفي وراءه تحديات مستقبلية قد تهدد الاستقرار والأمن المائي

الموارد المائية

تُعتبر الموارد المائية أحد ركائز الامن القومي وأساس التنمية المستدامة، كما تمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه العالم وخاصة الدول العربية

المغرب العربي

تأتي هذه التحديات مضاعفة، نظرًا للظروف المناخية والجغرافية التي تشهد تذبذبات كبيرة في موارد المياه نتيجة التغير المناخي والنمو السكاني

في هذا الإطار، تأتي أهمية النظر في الأطُر القانونية التي تحكم إدارة وحماية الموارد المائية في منطقة المغرب العربي

أهمية الدراسة

لقد مرّ مفهوم الحماية القانونية للموارد المائية في دول المغرب العربي بمراحل تاريخية مختلفة، تأثر من خلالها بالتوجهات السياسية و الإقتصادية العامة، وأخذ خلالها مفاهيم واستراتيجيات خاصة بكل دولة، فيها من اتفق مع القوانين والاتفاقيات الدولية ومنها من كان محليا ووطنيا.

الاختلافات في الاستجابات القانونية تعكس التوجهات على كل اصعدة لكل دولة. يُظهر التاريخ القانوني لحماية الموارد المائية في المغرب العربي الحاجة الملحة لدراسة مفصلة تقيم الوضع الحالي وتبحث في السبل الممكنة لتحسين إدارة المياه وحمايتها قانونيا.

تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مجموعة من التحديات والفرص المرتبطة بإطار الحماية القانونية للموارد المائية في المغرب العربي، مع التركيز على تحليل التجارب و الخبارات الناجحة والتقصيرات و المقارنة بينها، وكذلك تقديم توصيات من شأنها أن تساعد في تعزيز الجهود المبذولة في هذا المجال .

إشكالية البحث

الحماية القانونية :إذا كانت القوانين الحالية تقدم حماية فعالة وشاملة تُسهم في تأمين استدامة هذه الموارد. هل تُركز هذه القوانين على الحفاظ على جودة المياه وحمايتها من التلوث؟ وهل تتضمن إجراءات رصد ومتابعة تضمن تنفيذها بشكل فعال؟

التحديات المعاصرة :مدى قدرة الأطُر القانونية الحالية على مواجهة هذه التحديات. هل تم تطوير القوانين بما يتوافق مع التحديات الحالية والمستقبلية، سواء كانت تلك المتعلقة بالتغير المناخي، أو تنامي الطلب على المياه، أو التهديدات المحتملة للمصادر المائية؟

منطقة المغرب العربي، بوصفها منطقة تواجه تحديات مائية خاصة، تحتاج إلى أطُر قانونية قوية وموحدة تضمن الحفاظ على هذا العنصر الحيوي. ومع ذلك، تظل القوانين الموجودة والاستراتيجيات المتبعة محل تساؤل ونقد.

التعاون الإقليمي :كيف يمكن تعزيز التعاون الإقليمي للحفاظ على الموارد المائية وضمان استخدامها بكفاءة؟ هل هناك إرادة سياسية مشتركة لتحقيق هذا الهدف؟ وكيف يمكن أن تُسهم الخبرات والممارسات المشتركة في تعزيز هذا التعاون؟

إجابة هذه الأسئلة ستسهم في تقديم صورة أكثر وضوحًا حول مدى فعالية الأطُر القانونية المتبعة في دول المغرب العربي وتحديد الفجوات الموجودة والحاجة إلى إعادة النظر فيها.

منهجية البحث

منهجا وصفيًا مقارنًا لتحليل الموارد المائية في دول المغرب العربي

مراجعة المصادر القانونية المحلية والوطنية، بالإضافة إلى التقارير و الاتفاقيات والأبحاث السابقة

نسعى لمعرفة النقاط المشتركة والاختلافات بين القوانين المتعلقة بالموارد المائية في دول المغرب العربي

خطة البحث

01 مقدمة
مبحث تمهيدي

02 المبحث الأول
مراجعة للأطُر القانونية المتعلقة بحماية الموارد المائية في دول المغرب العربي

03 المبحث الثاني
مقارنة هذه الأطُر القانونية مع المعايير والمعاهدات الدولية

04 المبحث الثالث
التعاون الإقليمي بين دول المغرب العربي في مجال حماية الموارد المائية

05 نتائج البحث
الاستنتاجات المُستخلصة، التحديات والفرص المتاحة أمام دول المغرب العربي

06 خاتمة و توصيات
عملية لتعزيز الحماية القانونية للموارد المائية واستدامتها في المنطقة

المؤتمر العربي الخامس للمياه

22 - 23 نوفمبر 2023 | الرياض - المملكة العربية السعودية

مقدمة

01 مبحث تمهيدي

اهم التحديات

01 النقص المتزايد في الموارد المائية

بسبب التغير المناخي والاستهلاك المتزايد مع تزايد النمو السكاني والتطور الاقتصادي

02 تلوث المياه

سواء من المصادر الصناعية أو الزراعية

03 إدارة المياه الفعالة

يعتبر تحديًا خاصة في مناطق تعاني من توزيع غير متساوي للموارد .

04 الاطار التنظيمي القانوني

ضعف في الإطار التنظيمي القانوني لحماية الموارد المائية و في آليات التنفيذ والمتابعة و قدم التشريعات حيث تحتاج إلى تحديثات لتلبية التحديات المعاصرة المرتبطة بتغير المناخ والتطور التكنولوجي وأنماط الاستهلاك المتغيرة

02 المبحث الأول
مراجعة للأطُر القانونية المتعلقة بحماية الموارد المائية في دول المغرب العربي

01 قانون الموارد المائية 2005 (رقم 05-12):

أسس لسياسة مائية مستدامة، يرتكز على مبادئ التضامن، الاستدامة، وحماية البيئة.

02 تعديل 2008 (رقم 08-03):

تحسينات تشريعية لمواكبة التحديات المتزايدة وضمان الاستخدام الفعال للموارد المائية.

03 الأمر رقم 09-02 (2009):

تعديلات تنظيمية وإجرائية لتعزيز كفاءة إدارة المياه

02

المبحث الأول

مراجعة للأُطُر القانونية المتعلقة بحماية الموارد المائية في دول المغرب العربي

الجزائر

قانون الموارد المائية 2005 (رقم 05-12):
أسس لسياسة مائية مستدامة، يرتكز على مبادئ التضامن، الاستدامة، وحماية البيئة

تعديل 2008 (رقم 08-03)
تحسينات تشريعية لمواكبة التحديات المتزايدة وضمان الاستخدام الفعال للموارد المائية

الأمر رقم 09-02 (2009):
تعديلات تنظيمية وإجرائية لتعزيز كفاءة إدارة المياه

إعادة استخدام المياه:
تركيز على استعمال المياه المعالجة لأغراض الري لتقليل الهدر.

نظام تسعير ماء السقي: توازن بين القيمة الاقتصادية والقدرة الشرائية.
التزام مجتمعي: إنشاء المجلس الوطني الاستشاري للموارد المائية.

الدستور 2020:
دسترة الحق في الماء وإنشاء جهاز شرطة المياه لتسيير الموارد ومتابعة المخالفات.

02

المبحث الأول

مراجعة للأُطُر القانونية المتعلقة بحماية الموارد المائية في دول المغرب العربي

المغرب

الإطار التاريخي: النظام القانوني للماء بدأ في 1914، مع تعديلات في 1919 و1925 لتحديد المياه كأملاك عامة

دستور 2011: فصل 31 الحق في الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة

قانون الماء 10.95: صدر في 1995 مؤسساً للإطار القانوني الرئيسي لإدارة الموارد المائية في المغرب.

التوزيع والتكلفة: تأمين مياه الشرب للسكان، دعم القطاعات الاقتصادية، وتغطية التكاليف عبر رسوم.

مراسيم تطبيقية للقانون : تتعلق بمكافحة التلوث المائي عقوبات بالغرامة والحبس لكل من يخالف أحكامها

الرقابة: إنشاء المكتب الوطني للماء والكهرباء لضبط قطاع الماء.

02

المبحث الأول

مراجعة للأُطُر القانونية المتعلقة بحماية الموارد المائية في دول المغرب العربي

تونس

مجلة المياه الصادرة سنة 1975
الحجر الزاوي لتنظيم قطاع المياه في تونس: تحديد الملك العمومي للمياه

الدستور 2014:فصل 44
الحق في الماء مضمون. المحافظة على الماء وترشيد استغلاله واجب على الدولة والمجتمع

تحديث القوانين:
تعديل مجلة المياه بالقانون الصادر في 2001 لتأكيد مبدأ الماء كثروة وطنية.

الإشراف والإدارة:
"الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه" للإشراف على إدارة وحماية الموارد المائية .

وثيقة الاستراتيجية الوطنية للمياه:
ترسم الأفق المستقبلي لقطاع المياه في تونس وتحدد الأولويات والأهداف المرجوة في هذا القطاع

استراتيجية "المياه 2050 في تونس"
تأمين الوصول إلى الموارد المائية بحلول عام 2050، بطريقة فعالة وشاملة ومنصفة ومستدامة،

المبحث الثاني 03
مقارنة هذه الأُطُر القانونية مع المعايير والمعاهدات الدولية

1 الجزائر

- 01 •توجد فجوات بين التشريعات الوطنية والتزامات الجزائر الدولية، خصوصًا في التنفيذ والتمويل والإشراف.

2 المغرب

- 90 مواجهة تحديات في تطبيق المعايير الدولية والإلتزام بها.

3 تونس

- 90 تطبيق للمعايير الدولية مع وجود بعض الفجوات، خصوصًا في تطبيق الأطُر القانونية ومواجهة التحديات.

المبحث الثاني 03
مقارنة هذه الأطُر القانونية مع المعايير والمعاهدات الدولية

اهم التحديات التي تواجه تطبيق القوانين

01 تنفيذ القانون: وجود تشريعات لا يكفي وحده لضمان الحماية الفعلية للموارد المائية. التحديات تشمل نقص الموارد المالية، وضعف البنية التحتية، وغياب الإطار القانوني للمشاركة المجتمعية.

02 الإشراف والرقابة: تفتقر الأطر الرقابية القوية للتحقق من تطبيق القوانين بشكل صحيح، وهو ما يعوق الإشراف على استخدام الموارد المائية وحمايتها من التلوث.

03 التمويل: التحديات المالية تعيق تنفيذ القوانين والسياسات المائية، خصوصًا مع الأوضاع الاقتصادية الحالية التي تحد من القدرة على الاستثمار في البنية التحتية المائية.

04 التكامل السياسي: ضرورة التكامل بين السياسات المائية والسياسات الأخرى، مثل الزراعة، لضمان استدامة الموارد.

05 الإدارة المتكاملة: توجد مشكلة في التخطيط والتنسيق الاستراتيجي لإدارة الموارد المائية، مما يفاقم من تدهورها بسبب النمو السكاني والأنشطة الصناعية.

06 تحلية مياه البحر: نقص الاستثمارات في مشاريع معالجة وتحلية المياه والصرف الصحي، مما يحد من القدرة على مواجهة نقص المياه.

04 المبحث الثالث
التعاون الإقليمي بين دول المغرب العربي في مجال حماية الموارد المائية

مشروع التعاون الإقليمي من أجل الإدارة المستدامة لموارد المياه بالمغرب العربي :(CREM) تعزيز التعاون في مجال الإدارة المستدامة للمياه من خلال تبادل المعرفة والتجارب وتطوير الأطُر القانونية والتنظيمية

المبادرة الإقليمية لندرة المياه في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا : تتمحور حول معالجة قضايا ندرة المياه في المنطقة وتطوير استراتيجيات فعالة للتكيف مع هذه التحديات وتعزيز الاستدامة المائية.

الحوار المغاربي حول "تثمين إمكانات المياه غير التقليدية للتنمية الزراعية في بلدان المغرب العربي :" هذا الحوار يركز على تقييم وتثمين المياه غير التقليدية كمصدر محتمل للتنمية الزراعية، مثل استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة.

الميثاق المغاربي حول حماية البيئة و التنمية المستدامة : يشدد على أهمية حماية البيئة في سياق التنمية المستدامة ويُعتبر الاهتمام بقضايا المياه جزءًا أساسيًا منه.

المبحث الثالث 04

التعاون الإقليمي بين دول المغرب العربي في مجال حماية الموارد المائية

التحديات الجغرافية:

ندرة الموارد وتقلبات الأمطار، وتكرار الجفاف.

01

التحديات السياسية والاقتصادية

التوترات السياسية والأولويات الاقتصادية المتنافسة.

02

التحديات التقنية:

الاعتماد على الموارد التقليدية ونقص التقنيات الحديثة.

03

الفجوات الإدارية والمؤسسية:

نقص الهياكل الكفيلة بتشجيع التعاون الفعال.

04

05

نتائج البحث

الاستنتاجات المُستخلصة، التحديات والفرص المتاحة أمام دول المغرب العربي

تكامل السياسات

نجاح في تكامل سياسات المياه مع السياسات البيئية والزراعية
تحلية المياه كحل مستدام وكفاءة في الاستخدام

التعاون الإقليمي

غياب واضح للتعاون الإقليمي المشترك فيما يتعلق بإدارة الموارد المائية و حمايتها القانونية و استدامتها

نقاط الضعف

بعض التشريعات المائية متجاوزة وتحتاج لتحديث
أصبحت قضية المياه ذات بعد سياسي استراتيجي

نقاط القوة

تحديث التشريعات لتعكس الاستدامة والتحديات البيئية
إدراج التدابير البيئية ضمن الدساتير الوطنية

القوانين الموجودة

إطارات قانونية متباينة الدقة والشمول
تنوع بين التزام بالمواثيق الدولية وتطبيق تشريعات وطنية

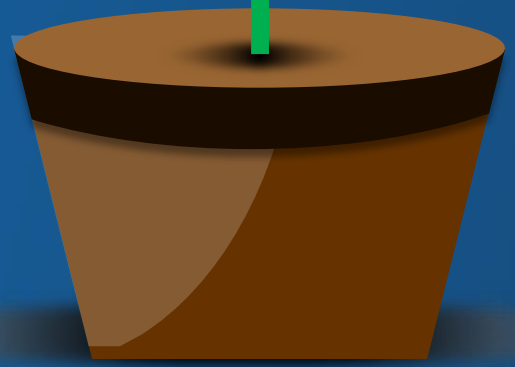

06 خاتمة و توصيات

عملية لتعزيز الحماية القانونية للموارد المائية واستدامتها في المنطقة

01

- الموارد المائية تشكل جوهر الحياة ومحور الاقتصاد في المغرب العربي
- التغير المناخي والنمو السكاني يضعان ضغوطًا متزايدة على الموارد المائية

02

- التعاون الإقليمي إلى جانب الاستثمار في التكنولوجيا والبحوث، يُعد السبيل الامثل لضمان استدامة الموارد المائية في المستقبل

03

- شرعت دول المغرب العربي ترسانة من القوانين والسياسات التي تعكس التقدير العميق لهذا المورد والرغبة في حمايته

04

- لتحقيق التنمية المستدامة في هدفها السادس عليها الجمع بين الجهود الوطنية والإقليمية لتحقيق التوازن بين الحفاظ على الموارد المائية وتلبية احتياجات شعوبها المتزايدة

05

- أظهرت بعض الدول التقدم الملحوظ في تبني قوانين حديثة وفعالة، لكن دول أخرى تحتاج إلى مراجعة وتحديث أطُرها التشريعية، و مواكبة العالم المتقدم و التكنولوجيا المستعملة و التحديات

توصيات

مراجعة التشريعات: تحديث ومراجعة القوانين لمواجهة التحديات الحالية والاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

البنية التحتية: استثمار في تطوير السدود وشبكات الصرف لمواكبة احتياجات السكان.

التعاون الإقليمي: إقامة آليات لتبادل الخبرات ووضع استراتيجيات و مشاريع مشتركة

تكامل السياسات: تنسيق السياسات المائية مع السياسات البيئية والزراعية والاقتصادية لتحقيق الاستدامة

استخدام التقنيات الحديثة : تحلية المياه، لتحسين كفاءة الاستخدام وتقليل الفاقد

تشجيع البحوث: دعم البحوث لتطوير حلول مبتكرة لمشاكل المياه في المنطقة و تنظيم ملتقيات مشتركة

المؤتمر العربي
الخامس للمياه